

Distr.: General
18 August 2022
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



اجتماع الخبراء الحكومي الدولي المفتوح للمشاركة
لتعزيز التعاون الدولي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة
لمكافحة الفساد

فيينا، 7-11 تشرين الثاني/نوفمبر 2022

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ الفصل الرابع من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:
الدروس المستفادة والممارسات الجيدة والتحديات القائمة

التقدم المحرز في تنفيذ الولايات المنوطة باجتماع الخبراء الحكومي الدولي المفتوح للمشاركة لتعزيز التعاون الدولي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

مذكرة من الأمانة

أولاً - مقدمة

1- قرر مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في قراره 2/4، المعنون "عقد اجتماعات خبراء حكوميين مفتوحة للمشاركة لتعزيز التعاون الدولي"، أن يعقد اجتماعات خبراء حكومية دولية مفتوحة للمشاركة بشأن التعاون الدولي لإسداء المشورة إليه وتقديم المساعدة له فيما يتعلق بتسليم المطلوبين والمساعدة القانونية المتبادلة.

2- وفي القرار نفسه، قرر المؤتمر أيضاً أن تنجز اجتماعات الخبراء الوظائف التالية: (أ) مساعدة المؤتمر على اكتساب معارف تراكمية في مجال التعاون الدولي؛ (ب) مساعدة المؤتمر على تشجيع التعاون بين المبادرات القائمة ذات الصلة، الثنائية منها والإقليمية والمتعددة الأطراف، والإسهام في تنفيذ الأحكام ذات الصلة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بتوجيه من المؤتمر؛ (ج) تيسير تبادل الخبرات بين الدول باستبانة التحديات وتعميم المعلومات عن الممارسات الجيدة الواجب اتباعها لتعزيز القدرات على الصعيد الوطني؛ (د) بناء الثقة وتشجيع التعاون بين الدول الطالبة والدول متلقية الطلب، بتنظيم لقاءات تجمع بين السلطات المختصة وهيئات مكافحة الفساد والممارسين العاملين في مجالي المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المطلوبين؛ (هـ) مساعدة المؤتمر على استبانة احتياجات الدول في مجال بناء القدرات.

* CAC/COSP/EG.1/2022/1.



الرجاء إعادة استعمال الورق

080922 080922 V.22-11043 (A)



- 3- وعقدت اجتماعات الخبراء السنوية من الأول إلى العاشر في الفترة من عام 2012 إلى عام 2021.
- 4- وقد دعا المؤتمر الدول الأطراف، في الفقرة 8 من قراره 2/8، إلى مواصلة تعزيز وتيسير ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية في مجال منع الفساد ومكافحته، وفقا للفقرة الفرعية 1 (ب) من اتفاقية مكافحة الفساد، بغية تيسير تنفيذ الفقرة 43 من الاتفاقية.
- 5- وبالإضافة إلى ذلك، وعملا بقرارات المؤتمر 8/1 و2/8 و6/8 والتوصيات المتفق عليها في اجتماع الخبراء الحكومي الدولي الثامن المفتوح المشاركة لتعزيز التعاون الدولي في إطار الاتفاقية، المعقود في أيار/مايو 2019 (انظر الوثيقة CAC/COSP/EG.1/2019/4)، شجعت الدول الأطراف على مواصلة تزويد الأمانة بمعلومات عن التحديات القائمة والممارسات الجيدة في مجال التعاون الدولي وعن المواضيع الأخرى المبينة في قرارات المؤتمر وتوصيات اجتماعات الخبراء، من أجل أن تواصل الأمانة عملها التحليلي المتعلق بالتحديات القائمة في مجال التعاون الدولي المستند إلى الاتفاقية والمتصل بتنفيذ الفصل الرابع.
- 6- وتماشيا مع توصيات الاجتماع نفسه، شجعت الدول الأطراف أيضا على تبادل المعلومات عن متطلباتها القانونية المتعلقة بالتعاون الدولي، وكذلك المعلومات الإحصائية والأمثلة المتصلة بالتعاون الدولي في قضايا الفساد العابرة للحدود الوطنية.
- 7- وعلاوة على ذلك، ففي قراره 1/9 المعنون "إعلان شرم الشيخ حول تعزيز التعاون الدولي في مجال منع الفساد ومكافحته في أوقات الطوارئ والتصدي للأزمات والتعافي منها"، و2/9 المعنون "التزامنا المشترك بالعمل بفعالية على التصدي للتحديات وتنفيذ التدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي: متابعة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد"، كلف المؤتمر اجتماع الخبراء بولايات أخرى.
- 8- وقد أعدت هذه الوثيقة من أجل إطلاع اجتماع الخبراء على حالة تنفيذ توصياته وقرارات المؤتمر المتعلقة بالتعاون الدولي. والغرض منها هو مساعدة اجتماع الخبراء الحادي عشر في مداولاته وفي تقرير أنشطته المقبلة.

ثانيا - لمحة عامة عن حالة تنفيذ توصيات اجتماع الخبراء والولايات الصادرة عن مؤتمر الدول الأطراف

- 9- ركزت اجتماعات الخبراء على ثلاثة مواضيع رئيسية، تماشيا مع ولايات الاجتماعات الواردة في قرار المؤتمر 2/4 وهي: (أ) اكتساب معارف تراكمية؛ و(ب) بناء الثقة بين الدول الطالبة والدول متلقية الطلب؛ و(ج) المساعدة التقنية والتدريب وبناء القدرات.

ألف - اكتساب المعارف التراكمية

- 1- المعلومات والمنتجات المعرفية ذات الصلة بتنفيذ الفصل الرابع من الاتفاقية
- 10- واصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) إعداد وتعميم أدلة إرشادية وكتيبات وأدوات أخرى. وحتى الآن، أتيح أكثر من 40 منشورا على الإنترنت يعاد طباعتها وتوزيعها بانتظام. ومنذ اجتماع الخبراء السابق، أطلقت مبادرة استرداد الموجودات المسروقة (مبادرة "ستار") ما مجموعه أربعة منتجات معرفية، ومع مراعاة الاحتياجات الإقليمية، نشر المكتب أيضا منتجات معرفية إقليمية مصممة خصيصا ذات

صلة بالتعاون الدولي، على النحو المبين في التقرير المرحلي للفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني باسترداد الموجودات⁽¹⁾.

11- وفي عام 2022، نشر المكتب دليلاً عملياً بشأن التعاون الدولي في مجال التحقيق في قضايا الفساد في أمريكا الجنوبية والمكسيك، ويقدم الدليل لمحة عامة عن الأطر القانونية التي تنظم المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المطلوبين في حالات الفساد في 10 بلدان. وأعد المكتب أيضاً دليلاً إقليمياً بشأن المساعدة القانونية المتبادلة في الجنوب الأفريقي.

12- وأعد المكتب، بالشراكة مع اللجنة الأولمبية الدولية، دليلاً يتعلق بالنهج القانونية للتصدي للتلاعب بالمسابقات الرياضية، وعنوانه *Legal Approaches to Tackling the Manipulation of Sports Competitions*، ومنشوراً يتعلق بالتصدي للرشوة في مجال الرياضة: نظرة عامة على المعايير والقوانين ذات الصلة، وعنوانه *Tackling Bribery in Sport: An Overview of Relevant Standards and Laws*، أعدته فرقة العمل 4 التابعة للشراكة الدولية لمكافحة الفساد في الرياضة، التي يتشارك في رئاستها كل من المكتب واللجنة الأولمبية الدولية، بشأن تعزيز التعاون الفعال بين أجهزة إنفاذ القوانين وسلطات العدالة الجنائية والمنظمات الرياضية.

13- وعلاوة على ذلك، أصدر المكتب نسخة مسبقة من التقرير العالمي بشأن الفساد في الرياضة، وعنوانه *Global Report on Corruption in Sport*، وهو منشور تاريخي يسلط الضوء على حجم الفساد في الرياضة ومظاهره وتعقيده، بما في ذلك أمثلة كثيرة لقضايا سبق أن بُتَّ فيها تسلط الضوء على أهمية التعاون الدولي للتصدي للمشكلة.

14- وتركز الأدوات والموارد المعرفية اللازمة لمكافحة الفساد (بوابة "تراك")، التي أُنشئت في عام 2010 كبوابة لإدارة المعارف، على تنفيذ الاتفاقية. وفي عام 2021، تقرر تحديث البوابة من خلال إعادة هيكلة محتواها وإضافة مجالات مواضيعية جديدة. ونتيجة لذلك، أُعيد إطلاق بوابة "تراك" خلال الدورة التاسعة للمؤتمر التي عقدت في شرم الشيخ بمصر، في كانون الأول/ديسمبر 2021، كمنفذ فريد للحصول على معلومات بشأن المسائل المتصلة بالفساد والجرائم الاقتصادية⁽²⁾. وتقدم بوابة "تراك" مجموعة متنوعة من الموارد مرتبة حسب الفصل من الاتفاقية (التدابير الوقائية، والتجريم وإنفاذ القانون، والتعاون الدولي، واسترداد الموجودات)، وكذلك حسب المجال المواضيعي، بما يشمل الرياضة، ونوع الجنس، والبيئة، وغيرها من المجالات. والبوابة مصممة أيضاً كجهة لإيداع جميع المساهمات المقدمة على أساس طوعي من الدول الأطراف بشأن تنفيذ الاتفاقية والإعلان السياسي الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية من أجل مكافحة الفساد، من قبيل الممارسات الجيدة والتقدم المحرز بشأن استخدام آليات التعاون الدولي بموجب الاتفاقية.

15- ومن العناصر الرئيسية لبوابة "تراك" مكتبتها القانونية، التي تضم أكثر من 70 000 نص تشريعي بشأن مكافحة الفساد من أكثر من 180 ولاية قضائية في جميع أنحاء العالم. وتُمكن هذه الزيادة في التغطية الجغرافية القضاة وأعضاء النيابة العامة ومقرري السياسات والممارسين القانونيين والباحثين وغيرهم من الأطراف المهتمة من الرجوع إلى الأحكام التشريعية في مختلف الولايات القضائية لاستبانة الممارسات الجيدة والتحديات ووضع تشريعات نموذجية. وحالياً، يعمل فريقاً بوابة الموارد الإلكترونية والقوانين المتعلقة بالجريمة (بوابة "شيرلوك")⁽³⁾ وبوابة "تراك" معاً

(1) ترد معلومات إضافية عن المنتجات المعرفية ذات الصلة بالتعاون الدولي لدعم استرداد الموجودات في مذكرة الأمانة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الولايات المنوطة باجتماع الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني باسترداد الموجودات، التي أُعدت للاجتماع السادس عشر للفريق العامل (CAC/COSP/WG.2/2022/2).

(2) متاحة على الرابط التالي: <https://track.unodc.org/>.

(3) بوابة "شيرلوك" هي بوابة أخرى لإدارة المعارف يتعهد بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتيسير نشر المعلومات المتعلقة بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها الثلاثة، والإطار القانوني الدولي لمكافحة الإرهاب.

لجعل التشريعات المجمع من خلال آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد متاحة في قاعدة بيانات التشريعات في بوابة "شيرلوك" في إطار نوع الجريمة المعنون "الفساد". وسيتيح هذا الدمج بين بوابتي "تراك" و"شيرلوك" تبادل خبرات المكتب مع جمهور أوسع وتشجيع المزيد من الشمولية.

2- جمع معلومات عن أفضل الممارسات والتحديات المتعلقة بالتعاون الدولي على مكافحة الفساد

في أوقات الطوارئ والتصدي للآزمات والتعافي منها

16- أوعز المؤتمر، في قراره 1/9، إلى اجتماع الخبراء الحكومي الدولي المفتوح المشاركة لتعزيز التعاون الدولي، بأن يقوم، بدعم من الأمانة، بجمع وتحليل المعلومات التي تقدمها الدول الأطراف على أساس طوعي عن أفضل الممارسات والتحديات المتعلقة بالتعاون الدولي على مكافحة الفساد في أوقات الطوارئ والتصدي للآزمات والتعافي منها، بهدف وضع مبادئ توجيهية غير ملزمة بشأن تعزيز التعاون الدولي والمتعدد الأطراف للنهوض بجهود منع الفساد واستبائته والتحقيق فيه وملاحقة مرتكبيه في أوقات الطوارئ والتصدي للآزمات والتعافي منها.

17- وفي القرار نفسه، قرر المؤتمر كذلك أن يدرج اجتماع الخبراء الحادي عشر في جدول أعماله موضوعاً بشأن "تعزيز التعاون الدولي والمتعدد الأطراف للنهوض بجهود منع الفساد واستبائته والتحقيق فيه وملاحقة مرتكبيه في أوقات الطوارئ والتصدي للآزمات والتعافي منها".

18- وفي القرار نفسه أيضاً، دعا المؤتمر الأمانة إلى أن تعد، في حدود الموارد المتاحة، تقريراً عن الصلات القائمة بين الفساد والأشكال الأخرى للجريمة، وخصوصاً الجريمة المنظمة والجريمة الاقتصادية، بما فيها غسل الأموال، في أوقات منها أوقات الطوارئ والتصدي للآزمات والتعافي منها. وسوف يستند التقرير إلى المعلومات الطوعية المقدمة من الدول الأطراف، ويقدم إلى المؤتمر في دورته العاشرة.

19- وعملاً بالولايات المذكورة أعلاه، عمدت الأمانة في 27 تموز/يوليه 2022 مذكرة شفوية، تدعو فيها الدول الأطراف إلى تقديم المعلومات ذات الصلة من خلال الرد على الاستبيان المرفق بالمذكرة الشفوية، بما يشمل أمثلة على التدابير التي اتخذتها للنهوض بجهود منع الفساد واستبائته والتحقيق فيه وملاحقة مرتكبيه، سواء على الصعيد المحلي أو الصعيد عبر الوطني، في أوقات الطوارئ والتصدي للآزمات والتعافي منها، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي. وتتعلق الأسئلة باستبانة مخاطر الفساد وأنماطه، بما يشمل العناصر عبر الوطنية، في أوقات الطوارئ والتصدي للآزمات والتعافي منها، والتدابير المتخذة للتصدي للفساد من خلال سبل وآليات مختلفة على المستويات المحلية ومن خلال التعاون الدولي، والآراء ووجهات النظر بشأن فعالية أساليب وأطر التعاون الدولي في التصدي للفساد في أوقات الطوارئ والتصدي للآزمات والتعافي منها، واستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وجمع البيانات والإحصاءات من أجل تتبع وتحليل الاتجاهات المتعلقة بالتعاون الدولي في تلك السياقات. ودعيت الدول الأطراف أيضاً إلى تبادل المعلومات عن التدابير الوقائية الرئيسية المتخذة للتصدي للفساد على الصعيد المحلي.

20- وشجعت الدول الأطراف على أن تتبنى، في سياق الرد على أسئلة الاستبيان، منظوراً واسعاً فيما يتعلق بأوقات الطوارئ والتصدي للآزمات والتعافي منها، يشمل حالات الطوارئ الإنسانية، والكوارث الطبيعية، وحالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، وحالات الطوارئ الصحية، مثل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

21- وبناء على الردود على الاستبيان، وبغرض توفير المعلومات لمداوالات اجتماع الخبراء، أعدت الأمانة ورقة اجتماع عن أفضل الممارسات والتحديات المتعلقة بالتعاون الدولي على مكافحة الفساد في أوقات الطوارئ والتصدي للآزمات والتعافي منها (CAC/COSP/EG.1/2022/CRP.1). والغرض من ورقة الاجتماع، بالإضافة إلى المناقشات التي جرت خلال اجتماع الخبراء الحادي عشر، هو توفير معلومات لإجراء المزيد من المداوالات بغرض

وضع مبادئ توجيهية غير ملزمة بشأن تعزيز التعاون الدولي والمتعدد الأطراف للنهوض بجهود منع الفساد واستبانتته والتحقيق فيه وملاحقة مرتكبيه في أوقات الطوارئ والتصدي للأزمات والتعافي منها.

22- وفي المذكرة الشفوية نفسها، دعت الأمانة الدول الأطراف أيضا إلى تقديم معلومات طوعية، مثل التحليلات أو التقييمات التي أجرتها، عن الصلات القائمة بين الفساد والأشكال الأخرى للجريمة، وخصوصا الجريمة المنظمة والجريمة الاقتصادية، بما فيها غسل الأموال، في أوقات منها أوقات الطوارئ والتصدي للأزمات والتعافي منها، بغرض إعداد تقرير عن هذا الموضوع لتقديمه إلى المؤتمر في دورته العاشرة.

باء - بناء الثقة بين الدول الطالبة والدول متلقيّة الطلب

1- السلطات المركزية

23- حث المؤتمر، في قراره 1/7، الدول الأطراف على كفالة تحديث المعلومات المقّمة عن سلطاتها المركزية والمختصة وفقاً للفقرة 13 من المادة 46 من الاتفاقية، من أجل تعزيز الحوار بشأن المساعدة القانونية المتبادلة.

24- وتماشيا مع توصية اجتماع الخبراء، واصلت الأمانة تحديث الدليل الإلكتروني للسلطات الوطنية المختصة (متاح في: <https://sherloc.unodc.org/cld/v3/sherloc/cna/index.aspx>).

25- وحتى آب/أغسطس 2022، كان الدليل يتضمن معلومات عما يلي:

- (أ) السلطات المركزية المسؤولة عن المساعدة القانونية المتبادلة في 133 دولة طرفاً؛
- (ب) السلطات المعنية بالمنع في 120 دولة طرفاً؛
- (ج) جهات الوصل المعنية باسترداد الموجودات في 86 دولة طرفاً؛
- (د) السلطات المركزية المسؤولة عن تسليم المطلوبين في 36 دولة طرفاً؛
- (هـ) جهات الوصل المعنية بالتعاون الدولي في استخدام الإجراءات المدنية والإدارية في 36 دولة طرفاً.

26- ولكي تستفيد الدول الأطراف من وجود مصدر واحد للحصول على معلومات بشأن السلطات المختصة في إطار جميع المعاهدات ذات الصلة بالمكتب، أُدمج الدليل الإلكتروني للسلطات الوطنية المختصة المعنية بموجب الاتفاقية في دليل السلطات الوطنية المختصة في بوابة "شيرلوك" في تموز/يوليه 2019.

2- تشغيل شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد

27- أحد الأغراض الرئيسية للاتفاقية هو ترويج وتيسير ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية في مجال منع الفساد ومكافحته، بما في ذلك في مجال استرداد الموجودات. وقد دعا المؤتمر مرارا إلى اتخاذ تدابير معززة تهدف إلى مواصلة تعزيز وتيسير ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية في مجال منع الفساد ومكافحته.

28- وفي حزيران/يونيه 2021، أُنشئت شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد (شبكة سلطات مكافحة الفساد) تحت رعاية المكتب بغرض تيسير التعاون غير الرسمي ومعالجة غياب شبكة عالمية حقيقية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد. وفي الإعلان السياسي الذي اعتُمد في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد، شجعت الدول على المشاركة في الشبكة والاستفادة منها على أفضل وجه، حسب الاقتضاء.

- 29- وقد نمت شبكة سلطات مكافحة الفساد بسرعة منذ إطلاقها. وحتى 9 آب/أغسطس 2022، كانت الشبكة تضم 112 سلطة من 63 دولة طرفا في الاتفاقية ومراقبا واحدا.
- 30- وعقد الاجتماع العام الأول للشبكة في فيينا في شكل هجين في الفترة من 15 إلى 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2021. اعتمدت الجلسة العامة في اجتماعها الأول ميثاق شبكة سلطات مكافحة الفساد، وأنشأت هيكلها الإداري لضمان استجابة أنشطتها لاحتياجات أعضائها بشكل مباشر. وخلال الاجتماع، اختيرت السلطات من إسبانيا والمملكة العربية السعودية رئيسا للشبكة ونائبا لرئيسها، واختيرت السلطات من الاتحاد الروسي وجمهورية كوريا ودولة فلسطين ورومانيا وزمبابوي وشيلي والصين والمغرب ومقدونيا الشمالية والمكسيك وموريشيوس ونيجيريا والولايات المتحدة الأمريكية كأعضاء آخرين في اللجنة التوجيهية.
- 31- وخلال الدورة التاسعة للمؤتمر، استضافت شبكة سلطات مكافحة الفساد فريقا رفيع المستوى قام ببحث التحديات في مجال التعاون عبر الحدود، ودور شبكات الممارسين، وأفضل السبل لضمان فعالية الشبكة وكفاءتها. وبالإضافة إلى حلقة النقاش الرفيعة المستوى، نظمت أمانة الشبكة عددا من الاجتماعات الثنائية بين السلطات الأعضاء وممثلي الوفود الآخرين من أجل تعزيز التعاون الدولي.
- 32- وفي قرار المؤتمر 5/9 المعنون "تعزيز التعاون الدولي بين سلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد"، رحب المؤتمر، في جملة أمور، بالعمل الذي اضطلع به المكتب في إنشاء شبكة سلطات مكافحة الفساد، ودعا الدول الأطراف إلى تشجيع سلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد لديها على الانضمام إلى الشبكة والمشاركة فيها بفعالية والاستفادة منها على أفضل وجه، إن لم تكن فعلت ذلك بعد.
- 33- وعُقد الاجتماع العام الثاني لشبكة سلطات مكافحة الفساد في فيينا في الفترة من 28 إلى 30 حزيران/يونيه 2022. وتألّف الاجتماع من ثلاثة أجزاء: فعالية للتواصل الشبكي عُقدت بعد ظهر يوم 28 حزيران/يونيه، وجلسة مغلقة لممثلي السلطات الأعضاء يوم 29 حزيران/يونيه، وجلسة مفتوحة يوم 30 حزيران/يونيه دُعي إليها مراقبون وشبكات ومنظمات وهيئات دولية أخرى ذات صلة. وحضر الاجتماع الثاني العام (بالحضور الشخصي وعبر الإنترنت) 105 من الممثلين عن 62 سلطة عضوا من 47 بلدا. وحضر الجلسة المفتوحة للاجتماع ممثلون عن 14 منظمة دولية و11 بعثة دائمة و6 من سلطات إنفاذ القانون في مجال مكافحة الفساد التي لم تنضم بعد إلى عضوية الشبكة.
- 34- وخلال الاجتماع العام الثاني لشبكة سلطات مكافحة الفساد:
- (أ) أقر الاجتماع خطة العمل السنوية للشبكة وأصدر تعليمات إلى أمانة الشبكة بمواصلة إعداد تقارير عن التقدم المحرز في إطار مكوناتها، بهدف إرشاد وتوجيه عملية وضع خطة العمل لعام 2023؛
- (ب) أقر صفة المراقب للمركز الدولي لاسترداد الموجودات التابع لمعهد بازل للحوكمة؛
- (ج) وافق على حل مؤقت فيما يتعلق بالاتصالات الآمنة، وقرر إنشاء فرقة عمل لاستطلاع سبل إيجاد حل طويل الأمد لمنصة الاتصال الآمنة، وتقديم المشورة بشأن ذلك؛
- (د) وافق على إنشاء ثلاثة أفرقة عاملة مواضيعية في إطار الشبكة، وهي أفرقة العمل المعنية بالعمليات، والمركز المتكامل على شبكة الإنترنت للأدوات والموارد، وتنمية المعارف والقدرات؛
- (هـ) اتفق على عقد الاجتماع الثالث للجنة التوجيهية والاجتماع العام الثالث في الربع الأخير من عام 2022.

35- وأخيرا، تتضمن شبكة سلطات مكافحة الفساد عنصرا لتنمية المعارف وبناء القدرات تهدف من خلاله الشبكة إلى أن تقدم للسلطات العاملة على الخطوط الأمامية في مجال مكافحة الفساد التدريب والاستراتيجيات

والأساليب والأدوات التي تحتاجها للمضي قدما في مكافحة الفساد. ويجري حاليا استكشاف مخرجات محددة في إطار هذا العنصر.

جيم- المساعدة التقنية والتدريب وبناء القدرات

36- واصل المكتب، بما في ذلك من خلال مبادرة "ستار"، بالاشتراك مع البنك الدولي، تقديم خدمات بناء القدرات والخدمات الاستشارية المصممة خصيصا لتلبية الاحتياجات المطلوبة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، كما واصل المشاركة في الاجتماعات والمؤتمرات الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي فيما بين الدول الأطراف⁽⁴⁾.

37- وقد شهد المكتب نموا مطردا في الطلب على المساعدة التقنية على الصعيد القطري. واضطلع المستشارون الميدانيون والقطريون المعنيون بمكافحة الفساد التابعون للمكتب بدور مهم في تقديم المساعدات ومشورة الخبراء السريعة عند الطلب، وواصل المكتب إيفاد مستشارين ذوي مسؤوليات إقليمية. ولمواجهة التحديات المزدوجة المتعلقة بحجم العمل والطائفة الواسعة من المهارات التقنية المختلفة اللازمة لتلبية تلك الطلبات، شرع المكتب في إنشاء مراكز إقليمية لمكافحة الفساد. وحتى الآن، أنشئ مركزين في جنوب أفريقيا والمكسيك.

38- وواصل المكتب العمل مع المكسيك ومع دول أطراف في جنوب شرق آسيا وشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وأمريكا الجنوبية لتنفيذ أنشطة في مجالات مواضيعية ذات أولوية استبينت من خلال المنصات الإقليمية التي أنشئت لتسريع تنفيذ أحكام الاتفاقية. وتعتبر جميع هذه المنصات تقريبا أن التعاون الدولي من المجالات ذات الأولوية التي يلزم تقديم المساعدة فيها بغية تعزيز تنفيذ الاتفاقية.

39- وواصل المكتب أيضا تنظيم عدة حلقات عمل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، ومساعدة الدول الأطراف على إقامة تعاون مباشر وأكثر فعالية في مجال إنفاذ القانون على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي. وفي جنوب شرق آسيا، واصل المكتب تنسيق عمل شبكة العدالة في جنوب شرق آسيا، التي تيسر المساعدة القانونية المتبادلة فيما بين السلطات المركزية المعنية بالمساعدة القانونية المتبادلة في تلك المنطقة بغرض تعزيز التعاون في مجال الجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد. وحتى شباط/فبراير 2022، يسرت شبكة العدالة في جنوب شرق آسيا 42 مسألة تتعلق بالمساعدة القانونية المتبادلة كانت معلقة. واستهل المكتب أيضا دراسة إقليمية عن الأطر التنظيمية والتحديات التي تواجه إجراء التحقيقات المالية في بلدان جنوب شرق آسيا.

40- وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي، دعم المكتب الفريق العامل المتخصص في مكافحة الفساد عبر الوطني التابع لمنظمة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في وضع دليل لتبادل المعلومات بين المؤسسات العليا لمراقبة الحسابات، وصدر الدليل في 9 شباط/فبراير 2022.

41- وفي غرب أفريقيا، دعم المكتب جلستين للجمعية العامة السنوية الخامسة لشبكة المؤسسات الوطنية لمكافحة الفساد في غرب أفريقيا، عقدتا عبر الإنترنت في حزيران/يونيه 2021 وفي أوجا في آذار/مارس 2022. وبالإضافة إلى ذلك، نظم المكتب في أيار/مايو 2021 دورة تدريبية عبر الإنترنت حول مبادئ بنغالور بشأن سلوك الجهاز القضائي، شملت أيضا إرشادات دولية جديدة بشأن القضايا الجنسانية واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، لجهات الوصل المعنية في شبكة غرب أفريقيا للسلطات المركزية والمدعين العامين لمكافحة الجريمة المنظمة.

42- وإضافة إلى عمل المكتب الإقليمي والأقاليمي، قدم المكتب دعما على الصعيد القطري إلى الدول الأطراف في مناسبات عديدة بشأن المسائل المتعلقة بالتعاون الدولي. ففي بنن مثلا، قدم المكتب، في

(4) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن أنشطة بناء القدرات التي تضطلع بها مبادرة "ستار"، انظر الوثيقة CAC/COSP/WG.2/2022/2.

نيسان/أبريل 2022، المشورة التشريعية بشأن تنقيح قانون الإجراءات الجنائية، بما يشمل الأحكام المتعلقة بالتعاون الدولي، استنادا إلى التوصيات المنبثقة عن آلية استعراض التنفيذ. وفي إندونيسيا، أجرى المكتب دراسة وسلسلة من مناقشات المائدة المستديرة لتعزيز القدرة العامة للهيئات الحكومية في مجال المساعدة القانونية المتبادلة واسترداد الموجودات. وفي إندونيسيا وتايلاند وفيت نام، نفذ المكتب برامج تدريبية بشأن التحقيقات المالية مع التركيز على التعاون الدولي والمساعدة القانونية المتبادلة. وفي 17 كانون الأول/ديسمبر 2021، نظم المكتب والنيابة العامة الشعبية العليا في فيت نام حلقة عمل لصياغة التشريعات لمناقشة مشروع القانون الجديد بشأن المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية.

43- ومنذ اجتماع الخبراء السابق، نظم المكتب، من خلال برنامجه المتعلق بحماية الرياضة من الفساد والجريمة، أكثر من 40 نشاطا أو ساهم فيها أو دعمها، بما في ذلك حلقات عمل وطنية وإقليمية لبناء القدرات مع إيلاء اهتمام بالغ لتعزيز التعاون بين سلطات إنفاذ القانون وسلطات العدالة الجنائية والمنظمات الرياضية. ومن الأمثلة البارزة على ذلك الشراكة مع اللجنة الأولمبية الدولية لتقديم حلقات عمل لأفريقيا وبلدان الشمال الأوروبي وحكومات مختارة تنتمي إلى منطقة اتحاد أمريكا الشمالية والوسطى والكاريبى لكرة القدم. وتعاون المكتب أيضا مع الاتحاد الدولي لكرة القدم لتنفيذ 29 حلقة عمل افتراضية لأكثر من 400 من الموظفين المعنيين بالنزاهة والمسؤولين الحكوميين من جميع أنحاء العالم، في إطار البرنامج العالمي للنزاهة التابع للاتحاد الدولي.

44- وإضافة إلى ذلك، شارك المكتب في اجتماعات ومؤتمرات بشأن التعاون الدولي، منها اجتماعات الفريق العامل المعني بمكافحة الفساد التابع لمجموعة العشرين، والفريق العامل المعني بمكافحة الفساد التابع للاتحاد الروسي والبرازيل وجنوب أفريقيا والصين والهند، وفريق الخبراء العامل المعني بمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية التابع لمنندى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ.

ثالثا- متابعة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد

45- اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية بشأن التحديات والتدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي، المعقودة في نيويورك من 2 إلى 4 حزيران/يونيه 2021، الإعلان السياسي المعنون "التزامنا المشترك بالعمل بفعالية على التصدي للتحديات وتنفيذ التدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي". وهو يشمل جميع جوانب منع الفساد ومكافحته والنهوض بجدول أعمال مكافحة الفساد، ويتضمن قسما خاصا عن التعاون الدولي يتناول عدة مجالات مشمولة بالمهام المسندة لاجتماع الخبراء ومواضيع هذه الوثيقة.

46- وفي الإعلان السياسي، التزمت الدول الأعضاء بتعزيز المساعي المشتركة للاستفادة الكاملة من الاتفاقية وغيرها من الصكوك القانونية لتعزيز التعاون الدولي على منع الفساد ومكافحته على جميع المستويات، ومد بعضها البعض بأكثر قدر من المساعدة القانونية المتبادلة والمساعدة التقنية ذات الصلة، واتخاذ تدابير تهدف إلى التصدي للتحديات والحوجز الدولية التي تعوق التعاون في هذا المجال ومعالجتها والتغلب عليها. وبالإضافة إلى ذلك، دعت الدول الأعضاء إلى اتباع نهج مشترك بين الوكالات فيما بين مختلف السلطات المختصة ومعالجة أوجه القصور ذات الصلة في النظم التنظيمية المحلية.

47- وفي الإعلان السياسي أيضا، التزمت الدول الأعضاء بتحسين استخدام وتعزيز إنفاذ القانون على الصعيد الدولي والإقليمي والأقاليمي وكذلك، حسب الاقتضاء، شبكات التعاون القضائي بوصفها منصات بين السلطات المختصة من أجل تبادل المعلومات والمساعدة القانونية المتبادلة وتطوير المعارف المتخصصة وتعميمها، ولاحظت أنها قد شجعت على استخدام وتعزيز مراكز التنسيق (جهات الوصل) المناسبة لتيسير تبادل المعلومات فيما بينها، مع ملاحظة الاتفاقات القائمة، أو المندييات أو الشبكات الرسمية الدولية المقامة لهذا الغرض، بما في ذلك الشبكة العالمية

لجهات التنسيق المعنية باسترداد الموجودات، المشتركة بين المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنترپول) ومبادرة "ستار"، وشبكة سلطات مكافحة الفساد. وبالإضافة إلى ذلك، دعت الدول الأعضاء المكتب والإنترپول إلى مواصلة العمل في تعاون وثيق من أجل تعزيز الاتصالات والإجراءات الموثوقة والعالية الجودة والحيدة التوقيت والفعالة، وذلك من خلال وسائل منها قنوات الاتصال الإلكترونية الآمنة.

48- وبالإضافة إلى ذلك، طلب المؤتمر، في قراره 2/9 المعنون "التزامنا المشترك بالعمل بفعالية على التصدي للتحديات وتنفيذ التدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي: متابعة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد"، إلى المكتب أن ينشئ ويتعهد جهة لإيداع جميع المساهمات المقدمة على أساس طوعي من الدول الأطراف بشأن تنفيذ الاتفاقية والإعلان السياسي الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية من أجل مكافحة الفساد، من قبيل المساهمات بشأن الممارسات الجيدة والتقدم المحرز بشأن استخدام آليات التعاون الدولي بموجب الاتفاقية.

49- وردا على ذلك، عمم المكتب في تموز/يوليه 2022 مذكرة شفوية تدعو الدول الأطراف إلى تقديم معلومات عن التدابير المتخذة لتنفيذ الاتفاقية والوفاء بالالتزامات الواردة في الإعلان السياسي. وسيقوم المكتب بتحليل الردود وتزويد اجتماع الخبراء بمعلومات محدثة عن النتائج.

رابعاً - الإبلاغ والمتابعة

50- سوف تواصل الأمانة جمع معلومات إضافية من الدول الأطراف عملاً بالولايات المسندة إليها الواردة في قرارات المؤتمر 2/8 و6/8 و1/9 وتوصيات اجتماع الخبراء.

51- ولعل اجتماع الخبراء الحادي عشر يود تقديم مزيد من التوجيه إلى الأمانة بشأن المسائل التي قد تستحق مواصلة النظر فيها في اجتماعاته المقبلة، بما في ذلك في متابعة مختلف الالتزامات المتعلقة بالتعاون الدولي المتعهد بها في الإعلان السياسي الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية من أجل مكافحة الفساد.

52- وفي سياق اجتماع الخبراء، يمكن إيلاء اهتمام أيضاً إلى ضرورة تخصيص قدر كاف من الموارد لتدريب السلطات المختصة المعنية بالتعاون الدولي وبناء قدراتها، بما في ذلك الجهات المانحة ومقدمو المساعدة التقنية، من أجل تعزيز فاعلية التعاون الدولي.

53- ويمكن الإشارة تحديداً إلى التدابير الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي على مكافحة الفساد في أوقات الطوارئ والتصدي للأزمات والتعافي منها.

54- ولعل اجتماع الخبراء يود أيضاً دعوة الدول الأطراف إلى تشجيع سلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد لديها على الانضمام إلى الشبكة والمشاركة فيها بفعالية والاستفادة منها على أفضل وجه، إن لم تكن فعلت ذلك بعد.

55- وأخيراً، لعل اجتماع الخبراء يود أن ينظر في الحاجة إلى أن تتخذ الأمانة إجراءات إضافية لكفالة تنفيذ الولايات ذات الصلة.